بنهاية يناير الماضي.. وفتح شهية الصناديق مع نتائج الشركات والتوزيعات

ارتفاع أصول 22 صندوقاً استثمارياً في البورصة إلى 824,6 مليون دينار

صناديق الاستثمار تترقب إقرار التوزيعات للبنوك والشركات عن العام الماضي (ريليش كومار)

علاء مجيد

بالتزامن مع توالي إفصاحات البنوك والشركات لنتائج أعمالها عن العام الماضي 2020 وبدء عقد الجمعيات العمومية لإقرار التوزيعات النقدية والمنحة، فتحت شهية مديري الاستثمار لزيادة التدفقات على الأسهم خلال الشهرين الماضيين، إذ شهدت الصناديق الاستثمارية تحسنا ملحوظا مع بداية العام في ظل الأوضاع الإيجابية للبورصة والصمود رغم العوامل الاقتصادية غير المواتية جراء القرارات الصحية التي اتخذتها الكويت للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد وزيادة عدد حالات الإصابة.

وقالت مصادر لـ «الأنباء» انه رغم تباين أوضاع بورصة الكويت خلال الفترة الماضية إلا ان الصناديق الاستثمارية تبدو أوضاعها أفضل، حيث تستثمر في أسهم قيادية وممتازة، وهذه السلع ترتد أكثر وأسرع من غيرها مع استقرار الأوضاع، فضلا عن ان غالبية مكونات الصناديق في أسهم معروف عنها التوزيع النقدي، وبالتالي يمكن ان تخفف من حجم الخسائر. وقد تماشت سياسة مديري الاستثمار بزيادة المراكز في الأسهم مع استراتيجية الأجانب، حيث شهدت البورصة المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي خلال شهر يناير الماضي محققا صافي شراء بقيمة 37,28 مليون دينار، وقد تباينت استراتيجية مديري الصناديق تجاه الاستثمار في الأسهم، حيث فضل الكثير منهم زيادة المراكز وخاصة في أسهم وطني وبيتك وأجيليتي وزين والأهلي المتحد وبوبيان للبتروكيماويات، بينما اتجه بعض مديري الاستثمار الى خفض المراكز في سهم بنك بوبيان، وذلك بحسب رصد قامت به «الأنباء» لتغير قائمة أكبر الاستثمارات للصناديق الاستثمارية التي تركز على الاستثمار بالأسهم الكويتية وإفصاحات صناديق الاستثمار لتقاريرها الشهرية وفقا لشهر يناير الماضي.

ومع تحسن أداء الصناديق فقد ارتفع صافي أصول 22 صندوقا استثمارية تركز محافظها على الاستثمار في أسهم البورصة الكويتية بأكثر من 29,9 مليون دينار (ما يعادل 99 مليون دولار) ليصل إجمالي صافي أصول تلك الصناديق إلى 824,6 مليون دينار بنهاية يناير بالمقارنة بـ 794,7 مليون دينار بنهاية ديسمبر الماضي وبارتفاع قدره 3,7٪.

وقد زاد مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم بنك الكويت الوطني «وطني» من خلال 7 صناديق استثمارية مقابل الانخفاض في 5 صناديق استثمارية لحصتهم في البنك خلال شهر يناير الماضي، وشهد شهر يناير خروج صندوق من قائمة أكبر المستثمرين وهو صندوق الرؤية مقابل عدم دخول أي من صناديق الاستثمار الجديدة الى قائمة أكبر المستثمرين.

كما سيطر ارتفاع الوزن النسبي لسهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» أكبر البنوك الإسلامية في الكويت على تحركات مديري الاستثمار من خلال 16 صندوقا استثماريا مقابل الانخفاض في 5 صناديق استثمارية لحصتهم في البنك خلال شهر يناير الماضي، وشهد الشهر دخول صندوقين جديدين الى قائمة اكبر المستثمرين، وهما صناديق الرؤية وثروة الإسلامي مقابل عدم خروج أي من الصناديق من قائمة أكبر المستثمرين.

وسيطر أيضا ارتفاع الوزن النسبي لسهم «أجيليتي» من خلال زيادة الوزن النسبي في 16 صندوقا استثماريا مقابل الانخفاض في صندوقين استثماريين لحصته في السهم.

كما زاد مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم زين بارتفاع الوزن النسبي في 16 صندوقا استثماريا مقابل الانخفاض في 5 صناديق استثمارية، وشهد شهر يناير دخول عدم دخول أو خروج أي من الصناديق في قائمة أكبر المستثمرين. وسيطر ارتفاع الوزن النسبي لسهم بنك الأهلي المتحد من خلال ارتفاع الوزن النسبي في 5 صناديق استثمارية مقابل الانخفاض في صندوقين فقط، وشهد شهر يناير دخول صندوقين جديدين الى قائمة أكبر المستثمرين وهما صناديق فرصة المالي وكامكو الاستثماري مقابل خروج صندوقين ايضا من قائمة أكبر المستثمرين وهما صناديق ثروة الاستثماري والهدى الإسلامي.

وسيطر انخفاض الوزن النسبي لسهم بنك بوبيان من خلال انخفاض الوزن النسبي لكل الصناديق التي يستثمر بها خلال شهر يناير وعددها 6 صناديق استثمارية وشهد شهر يناير خروج صندوقين من قائمة أكبر المستثمرين وهما صناديق فرصة المالي والوطنية الاستثماري مقابل عدم دخول أي صندوق الى قائمة اكبر المستثمرين.

وشهد سهم بوبيان للبتروكيماويات ارتفاع الوزن النسبي للسهم في 3 صناديق استثمارية مقابل الانخفاض في صندوق استثماري واحد لحصته في السهم، وشهد شهر يناير دخول صندوقين جديدين الى قائمة اكبر المستثمرين وهما صناديق الدارج الاستثماري والمركز الإسلامي مقابل خروج صندوق واحد من قائمة أكبر المستثمرين وهو صندوق الرؤية.

على هامش ترؤسه وفد الكويت باجتماعات «أوبيك+» المنعقدة على مدار يومين

الفارس: الكويت تلعب دوراً فاعلاً بضمان استمرار نجاح اتفاق خفض الإنتاج التاريخي

د. محمد الفارس خلال مشاركته باجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج أمس

أكد وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس ان الكويت تلعب دورا فاعلا في تشجيع التنسيق بين الدول المنتجة ودعم التفاهم لضمان استمرار نجاح الاتفاق التاريخي لخفض انتاج النفط، والذي يحقق استقرار الأسواق النفطية.

حديث الفارس جاء في بيان صحافي، قبيل مشاركته في الاجتماع السابع والعشرين للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج (JMMC) الذي عقد امس، وكذلك الاجتماع الوزاري الرابع عشر لمنظمة الدول المصدرة للنفط والدول المنتجة من خارج أوبيك (أوبيك+) المقرر انعقاده اليوم، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث يترأس الفارس وفد الكويت المكون من محافظ الكويت لدى منظمة «أوبيك» هيثم الغيص، والممثل الوطني للكويت لدى منظمة أوبيك محمد الشطي. وأعرب الفارس عن تفاؤله بالاجتماع الشهري لـ«أوبيك+» وذلك بعد الاداء الايجابي للأسواق النفطية واستقرارها في ظل أجواء التوافق بين الدول المشاركة بالاتفاق، وأثنى على استمرار الجهود المشتركة والتعاون البناء لضمان الاستقرار والتوازن خلال المرحلة القادمة، خصوصا في ظل عقد المؤتمر الوزاري بصفة شهرية، مما يسمح بالسرعة والمرونة العالية بتحديد مستويات الإنتاج اللازمة حسب تعافي الطلب العالمي على النفط.

وشدد الفارس على أن قرارات «أوبيك +» الأخيرة ساهمت في دعم الأسواق وصبت في مصلحة تعافي الاقتصاد العالمي بشكل تدريجي، وهو الأمر الذي شجع أجواء الاستثمار والتعافي في نشاط الصناعة وعودة الحياة لطبيعتها، ويتماشى مع التفاؤل والآمال حول انتشار لقاح كورونا (كوفيد-19) وأثره على انتعاش الاقتصاد العالمي.

إلى ذلك، قالت مصادر في «أوبيك+» لوكالة «رويترز» الإخبارية، ان منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) وحلفاءها يدرسون تمديد تخفيضات إنتاج النفط من مارس إلى أبريل بدلا من زيادة الإنتاج، إذ لايزال تعافي الطلب على النفط هشا بسبب فيروس كورونا. وتتوقع السوق إلى حد بعيد أن تخفف «أوبيك+» تخفيضات الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يوميا اعتبارا من أبريل، كما من المتوقع أن تنهي السعودية، أكبر منتج في «أوبيك»، خفضا طوعيا لإنتاجها قدره مليون برميل يوميا.

وكشفت ثلاثة مصادر في «أوبيك+» ان بعض الأعضاء الرئيسيين في «أوبيك» يقترحون إبقاء إنتاج «أوبيك+» دون تغيير، حيث قالوا انه لم يتضح على الفور ما إذا كانت السعودية ستنهي تخفيضات طوعية في مارس أو ستمددها.

وتتوقع «أوبيك» نمو الطلب العالمي على النفط في 2021 بمقدار 5,8 ملايين برميل يوميا إلى نحو 96 مليون برميل يوميا، وهو ما يظل دون مستوى الطلب في 2019 الذي كان عند نحو 100 مليون برميل يوميا. ومن المتوقع بشكل كبير أن تدفع روسيا في اتجاه مزيد من الزيادات، لكنها أخفقت في فبراير الماضي بأن ترفع الإنتاج رغم حصولها على الضوء الأخضر لذلك من جانب «أوبيك+»، إذ أثر طقس شتوي قاس على الإنتاج من الحقول المتقادمة.

3 رؤساء فرق جدد في «البترول الوطنية»

وليد البدر

أحمد مغربي

أصدر الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية وليد البدر تعميماً يقضي بترقية 3 رؤساء فرق في الشركة اعتباراً من يوم الأحد المقبل. وجاء في التعميم، الذي حصلت عليه «الأنباء»، تعيين زيد عبدالله المنصور في منصب رئيس فريق مكتب الرئيس التنفيذي، وتعيين مشعل عبدالله الرويح بوظيفة رئيس فريق علاقات العاملين، وتعيين شافي منصور العجمي بوظيفة رئيس فريق مراكز التدريب.

حكومات المنطقة قادرة على كبح جماح معدلات التضخم رغم توقعات ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً

التضخم في دول الخليج سيبقى تحت السيطرة خلال 2021

محمود عيسى

توقع تقرير صدر حديثا عن شركة اوكسفورد إيكونوميكس ان تظل معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي تحت السيطرة خلال عام 2021، وذلك على الرغم من ارتفاعها عما كانت عليه خلال عامي 2019 و2020.

وعزا التقرير الذي صدر عن الشركة البريطانية المتخصصة في الدراسات الاقتصادية تحت عنوان: «آفاق التضخم ومستويات الأسعار المتوقعة في الاقتصادات الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2021»، هذا الارتفاع الى استمرار الضغوط التضخمية ولو بصورة بسيطة نتيجة لما يشهده العالم من ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وارتفاع تكاليف الشحن جراء الخلل الذي شهدته سلاسل التوريد العالمية وعلاقة ذلك بتفشي وباء كورونا الذي اكتسح العالم.

وذكر التقرير أن اقتصادات دول مجلس التعاون ستبقى قادرة على كبح جماح معدلات التضخم وإبقائها تحت السيطرة في 2021، حتى في ضوء التوقعات بارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي.

وفي هذا السياق اعتبرت كبيرة المحللين الاقتصاديين لدى شركة الابحاث مايا سنوسي ما توصل اليه التقرير من الامور غير المثيرة للقلق بالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون فيما يتعلق بارتفاع معدلات التضخم في أسعار الغذاء العالمية، وتعليل ذلك أن لهذا التضخم العالمي آثارا عكسية من شأنها خفض أسعار المستهلك.

وفيما يتعلق بأسعار الإيجارات السكنية، قالت ان انخفاضها سيبقى عاملا مهما في خفض تكاليف الاسكان على نحو يساهم في تخفيض معدلات التضخم بوجه عام، لاسيما وان قطاع الإسكان يستحوذ في المتوسط على ما نسبته 27٪ من اجمالي قيمة الخدمات والسلع الاستهلاكية التي يتحمل المستهلك في المنطقة أعباءها.

ونوهت سينوسي الى ان الضغوط التضخمية لا زالت عامل ضغط مهما في الكويت والامارات والسعودية برغم انخفاض الاسعار فيها، وفي ظل تحرك بطيء لمؤشرات التضخم في هذه الدول.

«ميد»: «بتروفاك» تشغل وحدة تحكم بمزيج النفوط الخام لـ «نفط الكويت»

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» إن شركة بتروفاك البريطانية بدأت بتشغيل مركز لحساب شركة نفط الكويت لمراقبة وضبط جودة مزيج النفط الذي يأتي من الحقول النفطية في جميع أنحاء البلاد.

وقالت الشركة البريطانية في بيان لها: «إنها تراقب وتتحكم في مزيج النفط الثقيل المنتج من حقل الرتقة في شمال البلاد مع الخامات الأخف من الحقول الجنوبية، باستخدام حزمة مزج توفرها بتروفاك».

وأضافت المجلة انه تم ربط مركز التحكم بغرف التحكم المحلية المنتشرة في جميع أنحاء جنوب الكويت، الأمر الذي تطلب مد نحو 220 كيلومترا من كابلات الألياف البصرية الجديدة.

وتضمنت تحديثات معدات التحكم بناء عدة مزارع لصهاريج النفط ومشعبات توزيع ومنشآت التصدير، وقد تمت عملية دمج مركز التحكم في النفط الخام الجديد مع الأنظمة الحالية دون الحاجة إلى إغلاق أو وقف العمليات التشغيلية الروتينية.

وقالت «بتروفاك» في بيانها إن دمج شبكتين ضخمتين قديمتين لنظام التحكم في وحدة واحدة لتشكيل واحدة من أطول الشبكات الفردية القديمة العاملة حاليا في العالم، يمثل تحديا حاسما آخر، حيث كانت هناك حاجة إلى خيارات التخطيط الدقيق في كل مرحلة، ومن ثم اتخذت العديد من الخطوات في وقت مبكر لتحديد المخاطر والتخفيف منها، بما في ذلك تجارب التحميل اليدوي، ما يعني استئناف العمليات التلقائية بنجاح كما هو مخطط لها دون أي مشاكل.

وقالت إنه تم تنفيذ المشروع من قبل فريق مشروع تطوير النفط الثقيل في حقل فارس السفلي التابع لشركة بتروفاك، ولكن العديد من المشاريع التي تقدر بمليارات الدولارات والتي تشكل جزءا من مشروع تطوير النفط الثقيل في حقل فارس السفلي الأوسع نطاقا مازالت معلقة حاليا.

وانتهت «ميد» الى القول بأن شركة نفط الكويت لم تقدم أي مبررات لتعليق العمل في المرحلتين الثانية والثالثة من المشروع حتى الآن، ويذكر انه تم تعيين شركة وورلي الأسترالية العام الماضي كمستشار تصميم هندسي لأعمال الهندسة الأولية والتصميمات للمرحلتين 2 و3 من الحقل سالف الذكر.

«إياتا»: الطلب على السفر الجوي.. «من السيئ للأسوأ»!

أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) عن نتائج حركة المسافرين لشهر يناير من هذا العام، والتي أظهرت انخفاضا في الحركة الجوية بالمقارنة بمستويات ما قبل جائحة «كوفيد-19» خلال شهر يناير 2019 وبالمقارنة أيضا بشهر ديسمبر 2020. وقام الاتحاد بالمقارنة بمستويات العام 2019 نظرا لأن المقارنات بين النتائج الشهرية 2021 و2020 مشوهة بالتأثير الاستثنائي للجائحة، مشيرا الى أن إجمالي الطلب في يناير 2021 (مقاسا بإيرادات الركاب بالكيلومترات) انخفض بنسبة 72,0٪ مقارنة بشهر يناير 2019، وكان ذلك أسوأ من الانخفاض السنوي المسجل في ديسمبر 2020 بنسبة 69,7٪. وانخفض إجمالي الطلب المحلي بنسبة 47,4٪ مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة (يناير 2019). وفي ديسمبر، انخفض بنسبة 42,9٪ عن العام السابق، ويعزى هذا الضعف إلى حد كبير إلى ضوابط السفر المحلية الأكثر صرامة في الصين خلال عطلة رأس السنة القمرية الجديدة، وسجل الطلب الدولي على الركاب في يناير 85,6٪ أقل من يناير 2019، وهو انخفاض إضافي مقارنة بانخفاض 85,3٪ على أساس سنوي في ديسمبر. وفي تعليقه، قال المدير العام والرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقل الجوي ألكساندر دي جونياك «إنه لمن المؤسف أن يبدأ العام 2021 بشكل أسوأ من نهاية العام 2020، على الرغم من تزايد انتشار اللقاح ضد الفيروس، حيث ان السلالات الجديدة من الفيروس تدفع الحكومات إلى تشديد قيودها على السفر». وأضاف دي جونياك «ان عدم اليقين بشأن المدة التي ستستمر فيها هذه القيود له تأثير أيضا على السفر في المستقبل، الأمر الذي ينعكس على معدلات الحجوزات الآجلة في فبراير من هذا العام لموسم السفر الصيفي في نصف الكرة الشمالي والتي سجلت انخفاضا بنسبة 78٪ من المستويات المسجلة في فبراير 2019».